تفعيل دور بنك التنمية الصناعية المصري فى تمويل الصناعات الصغيرة مع التركيز على الجوانب البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

عادل حسن محمد عبد الواحد

بكالوريوس تجارة (معاملات مالية وتجارية) ــ كلية التجارة ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٩٨

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٢

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة علي الرسالة

تفعيل دور بنك التنمية الصناعية المصري فى تمويل الصناعات الصغيرة مع التركيز على الجوانب البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

عادل حسن محمد عبد الواحد

بكالوريوس تجارة (معاملات مالية وتجارية) ــ كلية التجارة ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٩٨

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٢

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور
أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة
جامعة عين شمس

٢ – ا.د/عبير فرحات علي
أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة
جامعة عين شمس

٣ – ا.د/عبد المنعم عبد الفتاح بخيت
نائب وزير القوي العاملة
ووكيل وزارة بالصندوق الاجتماعي سابقاً

٤ – د./أميره السيد أحمد
رئيس الإدارة المركزية للجودة والبيئة
وزارة الطيران المدني

٢٠١٩

تفعيل دور بنك التنمية الصناعية المصري فى تمويل الصناعات الصغيرة مع التركيز على الجوانب البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

عادل حسن محمد عبد الواحد

بكالوريوس تجارة (معاملات مالية وتجارية) ــ كلية التجارة ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٩٨

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٢

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/عبير فرحات علي

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة

ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢- ا.د/عبد المنعم عبد الفتاح بخيت

نائب وزير القوي العاملة

ووكيل وزارة بالصندوق الاجتماعي سابقاً

٣- د./وائل فوزي عبد الباسط

مدرس الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٩ موافقة الجامعة / /٢٠١٩

٢٠١٩

{إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً} ω

سورة الكهف (الآية: ٧)

إهداء

إلى روح والدي الغالي الذي فارقني وهو يتمنى حصولي على درجة الدكتوراه، لك أبي هذه الهدية المتواضعة.

إلى أمي الغالية التى فقدت ثلاثة من أبنائها، فقد استجاب الله لدعائك.

الى إخوتى الأعزاء علموا أولادكم العمل والمثابرة والصبرعلى الصعاب.

إلى زوجتى الحبيبة التى وقفت بجوارى فى أشد المحن وهى وفاة ابننا رحمه الله بعد فترة المعاناه من المرض، أتنمى أن يكافئك الله على ما بذلتيه نحوى ونحو أبنائنا.

إلى أبنائي وقرة عينى حسن، محمد، هبه عادل حسن أرى فيكم المستقبل الباهر، باذن الله.
أهديكم هذا العمل المتواضع وأتمنى أن أكون مثلاً وقدوة لكم،
عليكم يا أبنائي أن تعملوا وأن تثابروا من أجل أن تحققوا أحلامكم، واتقوا الله ماستطعتم.

الى السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة (ماجد بك فهمى) والسادة أعضاء مجلس إدارة البنك وأخص بالذكر السبد الأستاذ / حمدى بك عزام اعترافا بالجهد الذى بذلوه من أجل تصحيح مسار البنك وخروجه من مرحلة التعثر، وأيضا تحقيق نتائج ايجابية مبهرة .
ولايفوتنى أن أتقدم بالشكر الجزيل الى قطاع الرقابة المالية ورئيسه مصطفى بك خضر رئيس والأخ الفاضل عصام مسلم
كما أهدى شكرى الخاص لرجال قطاع الصناعات الصغيرة وأخص الأحوة الأفاضل(الجندى المجهول) محمد بك إسماعيل، خالد عزب، رضا قطب اتمنى أن ينالوا مناصب تليق بهم.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " **(سورة النمل، الآية ١٩)**

الحمد لله أحمده حمد الشاكرين والصلاة والسلام علي رسول الله صلي الله عليه وسلم، إن الباحث يحمد الله سبحانه تعالى ويشكره على توفيقه وعونه على إتمام هذه الدراسة.

واقتداء بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ) **في الحديث الذي(رواه أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، إسناده صحيح.)**

فإن الباحث يتقدم بخالص وأرق وأسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان لأستاذته ومشرفته الجليلة ***الأستاذة الدكتورة/ عبير فرحات على*** - على ما خصتني من توجيهات ونصائح خلال فترة إعداد الرسالة رغم مسئوليات سيادتها الكبيرة، ووقتها الثمين، وفى الحقيقة تعجز الكلمات وتضيع العبارات عند وصفها ما تستحق من تقدير واحترام، ولا أملك سوى العرفان بالجميل وبفضلها العظيم بعد الله سبحانه وتعالى، فجزاها الله عنى خير الجزاء.

كما يتقدم الباحث بخالص وأرق كلمات الشكر والعرفان والامتنان للأستاذ **الدكتور/ عبد المنعم عبد الفتاح بخيت** – لتفضل سيادته بقبول الاشراف على الرسالة رغم مسئوليات سيادته الكبيرة ووقته الثمين مما يعتبر شرفاً كبيراً للباحث ووساماً يعتز به وإثراءً للدراسة، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما يتقدم الباحث بالشكر التقدير الى الأخ الفاضل والدكتور المحترم **وائل فوزي عبد الباسط** على ما أمدني به من معلومات وتقارير وملاحظات علمية كان لها بالغ الأثر في توجيه مسار العمل.

وأتقدم بشكري الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، فشكرا جزيلا استاذى واستاذ الاقتصاد **أ.د. احمد فؤاد** مندور ... وشكرا جزيلا **ا.د/ أميرة السيد احمد**، بارك الله فيكم وبكم وجزاكم عني خيرا.

المستخلص

الباحث: عادل حسن محمد عبد الواحد

عنوان الرسالة: تفعيل دور بنك التنمية الصناعية المصري في تمويل الصناعات الصغيرة مع التركيز على الدور البيئي.

الدرجة: دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية

قسم: العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

هدفت الدراسة إلى دراسة محاولة تفعيل دور بنك التنمية الصناعية المصري في تمويل الصناعات الصغيرة مع التركيز على الجوانب البيئية، كما تهدف الي التعرف على دور بنك التنمية الصناعية المصري فى دعم الصناعات الصغيرة، واستكشاف القصور فى دور البنك نحو تمويل الصناعات الصغيرة وخاصة المتوافقة بيئياً ، وتحليل دور الائتمان في تنمية الصناعات الصغيرة وكذلك المتوافقة بيئياً في تجارب بعض الدول، ودراسة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة رغم أهميتها لتحسين مستوى الدخل والحد من الفقر فى مصر وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف التوجه البيئي للمشروعات الصغيرة في مصر، وقد يرجع السبب الي القصور في دور بنك التنمية الصناعية المصري في تمويل الصناعات الصغيرة وفي انخفاض المستوى التنافسي لبنك التنمية الصناعية المصري في القيام بدوره كرائد في تمويل المشروعات الصناعية وخاصة ذات التوجه البيئي في مصر ذلك الهدف الذي أنشئ من أجله، كما قد يرجع السبب إلى أن هناك معوقات عديدة تواجه المشروعات الصغيرة رغم أهميتها لتحسين مستوى الدخل والحد من الفقر فى مصر وقد اعتمدت الدراسة تطبيق المنهج الوصفي والمقارن، من خلال تجارب بعض الدول كاليابان والهند مع مصر، وتحليل مصفوفة سوات، بهدف تحديد أبعاد ونقاط القوة والضعف بالبنك قطاع الدراسة، والفرص والتحديات التي تواجهه لتفعيل دوره، وقد تم التركيز على الدور البيئي، وتم استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي حيث نتتبع دور البنك في تمويل المشروعات الصغيرة ونحلل الإحصاءات المنشورة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨، للتوصل إلى فاعلية دور البنك من عدمه، وايضا المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والعلاقة التمويلية بينها وبين البنك بجانب الأسلوب الاستنباطي في استخلاص النتائج والتوصيات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها " للائتمان دور إيجابي في تنمية الصناعات الصغيرة وخاصة المتوافقة بيئياً في تجارب بعض الدول كالهند واليابان"، تدنى القروض البيئية التي يمنحها البنك ويدل هذا على عدم اهتمام البنك بالجانب البيئي، كما أن البنك في حاجة لمزيد من الانتشار لتغطية جميع أنحاء الجمهورية، نجحت إدارة البنك الحالية خلال الفترة الأخيرة في تخفيض محفظة التعثر، زيادة محفظة القروض ، زيادة المركز المالي الى ٢٤,٧ مليار جنيه بالمقارنة ب ١٩,٩ مليار في نهاية ٢٠١٧ ، وكذا زيادة محفظة القروض الى ٨,٩ مليار جنيه بالمقارنة ب ٦,٤ مليار في نهاية ٢٠١٧، ويقترح الباحث أن تقوم الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة بالاتصال والتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا الشأن من أجل تشجيع التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة وتبادل البيانات بينهما وتحديث الآلات ويؤدى ذلك الى التطور التكنولوجي ونقل الخبرة والمعرفة والارتقاء بالجودة البيئية الشاملة للمنتجات مما يعود بالنفع على المشروعات الصغيرة والاقتصاد القومي.

الكلمات المفتاحية:

تمويل الصناعات الصغيرة، البعد البيئي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بنك التنمية الصناعية المصري.

ملخص الرسالة

أصبحت الصناعات الصغيرة من الموضوعات التي تحظى باهتمام المنظمات الدولية والمحلية فضلا" عن اهتمام الاقتصاديين بها، حيث يشهد العالم مجموعة من المتغيرات العالمية المتلاحقة والظروف الاقتصادية المتتابعة وتوسع ظاهرة العولمة ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي والتحول من آليات التخطيط المركزي إلى آليات السوق وتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية وتطبيق التحرير الاقتصادي وظهور الكيانات الاقتصادية مثل الأسيان والاتحاد الأوروبي وثورة التكنولوجيا كإحدى الوسائل للتفاعل مع هذه المتغيرات ومقاومة الركود الاقتصادي ومن هنا تبرز أولوية الاهتمام بالصناعات الصغيرة فهي تعتبر من المشروعات التي تحظي باهتمام السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء.

ويمثل الائتمان المقدم من البنوك أو ما يطلق عليه الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للمشروعات المختلفة ، وبما أن التمويل الذاتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر محدودا نظرا لضعف قدرات الأفراد أصحاب هذه المنشآت على تدبير التمويل اللازم ، وكذلك صعوبة نفاذ هذه المشروعات إلى أسواق المال لذا فإن القروض المصرفية تعد مصدر التمويل اللازم لقيام هذه المشروعات لتنميتها في ظل توفير سياسات ائتمانية وضمانات ملائمة تراعى الظروف الخاصة بهذه المنشآت وبأسعار فائدة تناسب هذا القطاع.

ولا ينبغي أن ينظر إلى بنك التنمية الصناعية المصري كوسيط مالي بحت بل يجب أن ينظر إليه على أساس أنه يجب أن يهتم بجانب اهتمامه بمعايير الربحية التقليدية بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مشكلة الدراسة :

تعتبر البنوك التجارية والبنوك المتخصصة القناة الطبيعية لتلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والصغيرة جداً لما لهذه المشروعات من دور استراتيجي في ظل سياسات الإصلاح في مصر وهنا يأتي دور البنوك لتمويل وتنمية هذه المشروعات باعتبارها صناعات مغذية لأنماط أخرى من التصنيع في حلقات متشابكة تكون الاقتصاد المصري وهذه المشروعات تفتقر إلى الأموال ولكن البنوك هنا برغم وجود مبادرة من الحكومة بتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومبادرة من البنك المركزي المصري رقم ١ بتاريخ ٢٠١٦ والخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بـ٢٠% في محفظة القروض ومنح البنوك ميزة

خصمها من الاحتياطي المحجوز لدى البنك المركزي (١٠%) فإن المبالغ التي تم دعم هذه المشروعات بها ما زالت ضعيفة وتحتاج إلى مراجعه،

وأن حجم مساهمة القروض الصغيرة في محفظة القروض بالبنك من الملاحظ عدم تأثر النسبة بقرار البنك المركزي عام ٢٠٠٩ بإعفاء قروض القطاع من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤% حيث لم تزيد النسبة بل اتجهت إلى الانخفاض من ٢,٧ % عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٩ % أواخر عام ٢٠٠٩، ولعل ذلك بسبب إنشاء إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في يوليو عام ٢٠١٠وهو ما يعد قرارا متأخر نسبيا عند مقارنته ببنوك أخرى كثيرة سارعت بإنشاء إدارات مماثلة أواخر ٢٠٠٨وبدايات ٢٠٠٩ كالبنك التجاري الدولي والبنك الأهلي سوفيتية جنرال، ولم تصل الى ٨ % حتى ٢٠١١، ولم تزيد عن ١٦,٤ % عام ٢٠١٥ وانخفضت الى ٩,٣ % عام ٢٠١٦ برغم وجود مبادرة البنك المركزي في ٣ ديسمبر ٢٠١٥ ثم زادت الى ١٨% في ٢٠١٨ وهى مرتفعة نسبيا منذ فترة طويلة إلا أنها لم توفى الدور المنشود من البنك بعد مبادرة البنك المركزي حيث أنه البنك الوحيد المتخصص في المجال الصناعي والمنوط به تمويل الصناعات الصغيرة منذ انشائه وأيضا لم تتعدى نسبة ال ٢٠% من إجمالي القروض ورغم وصولها الى ١٧,٩% إلا أن أجمالي القروض للبنك ضئيلة جدا في هذا العام حيث لم تتعدى ٤٦,٩% من إجمالي الودائع ويدل ذلك على سوء توظيف أموال المودعين والتي يتقاضون عليها أرباحا مما يؤثر حتما على نتيجة أعمال البنك، أما بالنسبة لمقارنة إجمالي القروض بإجمالي الودائع فحتى عام ٢٠١٦ ونسبة إجمالي القروض أكبر من نسبة إجمالي الودائع وهذا الأمر غير طبيعي فمن المنطقي أن تكون إجمالي القروض نسبة من الودائع ورأس المال للبنك ولتتجاوزهما ويكون هناك نسبة احتياطي لدى البنك المركزي لمواجهة آبى طلب مفاجئ محتمل للسيولة ، ولكن حدث العكس حتى عام ٢٠١٦ ويدل ذلك على قلة السيولة لدى البنك وعدم قدرته على جذب ودائع ، وفى عام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ وصلت نسبة القروض الى الودائع الى ٤٥% ، ٤٦,٩ % على التوالي ، أي هنا أكثر من ٥٠% أموال غير مستخدمة لدى البنك .

ومما سبق فإن نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات هذا بالإضافة إلى:-

- مصر بها قطاع عام ضخم ولكنه لا يفي بالاحتياجات ولم يحقق الآمال المعقودة عليه في دفع عجلة التنمية ، بينما القطاع الخاص بما يحوجه من صناعات صغيرة من الممكن أن يضطلع بدور هام في عملية التنمية وبالرغم من هذا لا يلقى الاهتمام الكافي من حيث التمويل.
- معاملة المشروعات الصغيرة والمغذية بحذر شديد عند منح الائتمان كما يتم فرض الكثير من القيود والضمانات التي لا تقدر هذه المشروعات على الوفاء بالكثير منها فما زال حجم التمويل دون المستوى المطلوب ، هذا بخلاف سوء معاملة هذه المشروعات في حال تعثرها – فبدلا من

الوقوف بجانبها بكافة أشكال الدعم التمويلي والفني والتسويقي – تتعرض للمقاضاة والحجز على أصولها وبيعها بأباخس الأثمان مما يؤدى للقضاء عليها .

– إن تمويل المشروعات الاقتصادية الغير متوافقة بيئياً يجعل الائتمان الموجه لتلك المشروعات بتلك الكيفية ذو أثار سلبية على البيئة وعلى المشروع نفسه .

– أن معظم عمليات الإقراض كانت موجهة أساسا إلى القطاع الصناعي الكبير ذي الكثافة الرأسمالية العالية فبرغم أنها ذات ربحية عالية إلا أنها لا تتسم بالكفاءة من الناحية الاقتصادية وتسببت أيضا في زيادة مشكلة خلق فرص العمالة.

– وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف التوجه البيئي للمشروعات الصغيرة في مصر، وقد يرجع السبب الي القصور في دور بنك التنمية الصناعية المصري في تمويل الصناعات الصغيرة في وجود انخفاض المستوى التنافسي لبنك التنمية الصناعية المصري في القيام بدوره كرائد في تمويل المشروعات الصناعية وخاصة ذات التوجه البيئي في مصر ذلك الهدف الذي أنشئ من أجله، وكذلك قد يرجع السبب إلى أن هناك معوقات عديدة تواجه المشروعات الصغيرة رغم أهميتها لتحسين مستوى الدخل والحد من الفقر فى مصر .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة تفعيل دور بنك التنمية الصناعية في مصر في تمويل الصناعات الصغيرة مع التركيز على الدور البيئي، كما تهدف الي:

– دراسة أهم المعوقات والصعوبات التي تعوق تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر وبالأخص المالية منها ومحاولة تذليلها.

– التعرف على الدروس المستفادة من النظم التمويلية التي اتبعتها بعض الدول مثل(الهند واليابان) والتي نجحت في دعم المشروعات الصغيرة، وكذلك المتوافقة بيئياً، لتلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية في تلك البلدان .

– التعرف على أهمية دور بنك التنمية الصناعية المصري في تحقيق التنمية الصناعية والمستدامة ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى تحقق الأهداف المرجوة من إنشاءه حتى يمكن أن يعود إلى مصاره الطبيعي كرائد في تمويل المشروعات الصناعية.

– دراسة أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية والتشديد على وضع قاعدة بيانات متكاملة لها في مختلف المحافظات لربطها بالصناعات الكبرى كصناعات مغذية.

– التعرف على إمكانية إدخال البعد البيئي ضمن أهداف البنك في كافة توجهاته الائتمانية والاستثمارية من خلال تطبيق ونشر التكنولوجيا الخضراء والإنتاج الأنظف.

فروض الدراسة :

– للائتمان دور إيجابي في تنمية الصناعات الصغيرة وخاصة المتوافقة بيئياً في تجارب بعض الدول.

– لا يوجد هناك قصور في دور البنك نحو تمويل الصناعات الصغيرة وخاصة المتوافقة بيئياً .

– هناك إمكانية لدعم الصناعات الصغيرة في مصر من خلال تفعيل دور بنك التنمية الصناعية المصري، مع التركيز على الدور البيئي.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في تفعيل وتطوير رسالة البنك في خدمة الاقتصاد الوطني والحفاظ على البيئة وذلك من خلال سياسات ائتمانية فعالة تترجم هذه الأهداف ، وأيضا للدراسة أهمية أخرى أنه يمكن لبعض البنوك الأخرى الاستفادة من النتائج والتوصيات التي سوف يتوصل إليها الباحث لتطوير برامجها التمويلية وزيادة نسبة القروض التي تقدمها للمنشآت الصناعية، وايضا حتى يمكن استخدامها في إعداد وتنفيذ برامجها البيئية ، هذا بجانب إلقاء الضوء على أهمية النظر لتجارب الدول التي نجحت اقتصاديا اعتمادا على المشروعات الصغيرة ،وكذلك تستمد الدراسة أهميتها ايضا من أهمية دور تلك المشروعات.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة للتحقق من مدى صحة الفروض وتحقيق أهداف البنك على:

– استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي حيث نتتبع دور البنك في تمويل المشروعات الصغيرة ونحلل الإحصاءات المنشورة للتوصل إلى فاعلية دور البنك من عدمه، والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والعلاقة التمويلية بينها وبين البنك بجانب الأسلوب الاستنباطي والتحليلي في استخلاص النتائج والتوصيات

وتم الاستعانة بتجارب بعض الدول الناجحة في تنمية المشروعات الصغيرة مثل تجربتي (الهند واليابان) وذلك لاستنباط الدروس المستفادة والوصول الى النتائج والتوصيات لتيسير انسياب التمويل المصرفي من البنك للمشروعات الصغيرة .

حدود الدراسة :

١. **حدود زمانيه :** خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨

٢. **حدود مكانيه :** تتعرض الدراسة لدور بنك التنمية الصناعية في تمويل الصناعات الصغيرة في مصر، وأيضا دور تمويل الصناعات الصغيرة في الهند واليابان .

٣. تركز الدراسة على **المشروعات الصناعية** الصغيرة فقط دون المتوسطة والكبيرة حيث يحتل قطاع الصناعة من حيث الأهمية مرتبة متقدمة بالنسبة للاقتصاد المصري وأيضا هي معظم المشروعات التي يقوم بنك التنمية الصناعية بتمويلها .

الصعوبات التي واجهت الدراسة :

– الندرة الكبيرة في البيانات المصرفية عن التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة حتى لدى البنك المركزي ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحساء، ووزارة الاستثمار، بالرغم أنها من المفترض ان تكون شبكة المعلومات متاحة للجميع لدى تلك الجهات أو من خلال شبكة المعلومات الدولية (Internet) .

– بالنسبة لبنك التنمية الصناعية كانت هناك استحالة في الحصول على أي بيانات وذلك لعدة أسباب لعل اهمها عدم قيام البنك بنشر أي بيانات لعدة سنوات وذلك لتحقيق البنك خسائر لسنوات متتالية وعدم اعتماد عدة ميزانيات ، وأيضا لعدم تعاون ادارة البنك مع الباحث ورفض طلبه تارة والتهرب منه تارة اخرى حتى وصل الأمر لرئيس مجلس الإدارة متأخرا.

النتائج :

١. فى مصر

- توجد معوقات تواجه المشروعات الصغيرة رغم أهميتها لتحسين مستوى الدخل والحد من الفقر فى مصر.
- تدنى نسبة أجمالي القروض الممنوحة من بنك التنمية الصناعية مقابل أجمالي القروض الممنوحة من جميع البنوك للنشاط الصناعي فقط ويدل ذلك على عدم تنافسية البنك مع باقي البنوك.
- تدنى القروض البيئية التي يمنحها البنك ويدل هذا على عدم اهتمام البنك بالجانب البيئي .
- قطاع الصناعات الصغيرة بالبنك موجود فقط بالمركز الرئيس بالبنك وليس منتشرا بالفروع.
- البنك في حاجة لمزيد من الانتشار لتغطية جميع أنحاء الجمهورية .
- يجب على الدولة تدعيم البنك من حيث أنه بنك متخصص في الصناعة مثله مثل بنك التعمير والإسكان والبنك الزراعي وتنمية الصادرات من حيث رفع رأس المال للبنك والاعتماد عليه في النشاط الصناعي بمصر وبالأخص الصناعات الصغيرة.
- نجحت إدارة البنك الحالية خلال الفترة الأخيرة في تخفيض محفظة التعثر . وزيادة محفظة القروض ، وزيادة المركز المالي الى ٢٤,٧ مليار جنيه بالمقارنة ب ١٩,٩ مليار في نهاية

٢٠١٧ ، وكذا زيادة محفظة القروض الى ٨,٩ مليار جنيه بالمقارنة ب ٦,٤ مليار في نهاية ٢٠١٧ .

- تعد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة في مصر .
- يوجد ضعف في نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، التي تبنت وطورت رؤية استراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة. بالإضافة إلى ضعف الاستفادة والتنسيق بين الدول العربية في نفس المجال.

٢. بالنسبة لتجارب الدول :

أ . الهند :

- شجعت الدولة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على النمو وقدمت لها التمويل اللازم، وقامت بربط هذه الصناعات بالصناعات الكبيرة وقسمت الصناعات الصغيرة إلى صناعات مغذية وصناعات نسائية وتصديرية وغيرها وذلك للعمل على تنظيم الدعم الموجة لهذه القطاعات المختلفة.
- وفرت الحماية اللازمة للصناعات الصغيرة في البدايات من خلال سياسة حجز المنتجات واتاحة الفرصة لهذه الصناعات محليا للانتشار ، في نفس الوقت الذي وجهت فيه إنتاج جزء من نفس المنتجات عن طريق المشروعات الكبرى للتصدير مما حقق الاستفادة محليا وعالميا .
- اعتمدت الحكومة الهندية على الانتشار الواسع لهيئات التمويل المختلفة في جميع مناطق الهند ولم يقتصر فقط على المناطق الرئيسية والأقاليم وانما امتد إلى داخل المناطق الريفية الفقيرة والنائية مما ساعد في سهولة تمويل هذه القطاعات ودعمها فنيا والربط بينها وبين الصناعات الأخرى.
- اعتمدت التجربة الهندية على التمويل المباشر من خلال بنك تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنك الزراعي لتنمية المناطق الريفية والصناعات الصغيرة وكذلك عن طريق المؤسسات الغير مصرفية المختصة بتمويل هذا القطاع على عكس التجربة الأوروبية في التمويل التي اعتمدت على التمويل غير المباشر في صناديق الاستثمار التي تستثمر بدورها في شركات تطوير الصناعات الصغيرة.

ب . اليابان :

- قامت بإنشاء الكثير من الهيئات الداعمة للصناعات الصغيرة مع توفير الإجراءات والسياسات التي تنظم العملية الإنتاجية وكذلك إدراك الدولة لضرورة ربط هذا القطاع مع الصناعات الكبرى من خلال منظومة الصناعات المغذية عن طريق نظم مختلفة مثل نظام التعاقد من الباطن والذي انتشر بشدة في الاقتصاد الياباني حتى وصل في المؤسسات العاملة في صناعة مثل السيارات إلى أن ٨٠ % من هذه المؤسسات يتعامل بهذا النظام في سياسته الإنتاجية.

– لعب التمويل المصرفي للصناعة اليابانية دورا حيويا بعد خروج اليابان من الحرب العالمية الثانية وحاجة اليابان إلى إعادة البناء السريع للخروج من كبوتها، ولم يقتصر دور البنوك على الصناعات الثقيلة والكبرى بل امتد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشارك التمويل لهذا القطاع بنسبة لم تقل في أي عام من الأعوام عن ٢٠ % من حجم الائتمان الممنوح من خلال البنوك منذ أوائل السبعينات وحتى الآن وهو ما يعد إدراكا لأهمية هذا القطاع ودوره في التنمية.

التوصيات :

من خلال الدراسة يوصي الباحث بالاستفادة من تجربتي الهند واليابان كالتالي:

١- **التمويل :** حيث أتاحت الحكومة الهندية المجال أمام المشاريع الصغيرة للحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

– ورغم أننا في مصر قام البنك المركزي بمبادرة إتاحة ٢٠٠ مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة خلال ٤ سنوات إلا أن بنك التنمية الصناعية مازال حتى الأن لم يقوم بالدور المتوقع منه في هذا الصدد ، ويجدر به أن يتوسع في هذا المجال عن طريق التوسع في زيادة فروع البنك والانتشار الجغرافي والوصول الى العميل حيثما كان وذلك عن طريق عمالة مدربة ومتخصصة في هذا المجال وفى جميع الفروع .

٢- **اليابان قامت آبنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة** كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع – والاستفادة أن تحذو مصر حذوها وذلك بإنشاء وزارة للصناعة أو المشروعات الصغيرة وتكون لها كل الصلاحيات التي تخص الصناعات الصغيرة .

٣- **الحماية :** حيث أصدرت الحكومة الهندية قرارا بتخصيص عدد كبير من السلع استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار.

– والاستفادة تكون عن طريق إصدار الحكومة المصرية قرارا مماثلا لهذا القرار بعد دراسته مع هيئة التنمية الصناعية لتحديد تلك السلع ونوعيتها وعددها والشروط الواجب الالتزام بها وأيضا الحوافز الاقتصادية لتنفيذها دون الضرر بالصالح العام – وأيضا ممكن أن يشترك البنك في تنفيذ هذه الحماية وذلك بتطبيق نفس المفهوم على عملائه من كبار الشركات من خلال اليات تحفيزية يحددها البنك وتكون محققة لسياساته التنموية وإيجاد وسيلة تعاون فعالة يدخل البنك من خلالها بصورة الضامن لكلا الطرفين وبالأخص أنهما من عملائه .

٤- **نظام ضمان القروض :** قامت اليابان بتسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة، وايجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقوم به Credit